

اثر ضمان الودائع في الحد من التعثر المالي – شركة ضمان الودائع العراقية نموذجا

The effect of deposit guarantee in reducing financial default - the Iraqi Deposit Insurance Company as a model

أ.د. ميثم العبي إسماعيل / المشرف
Dr. Maytham I. Ismael
laibi9@gmail.com

ندى عبد السلام عبد الرازق / الباحث
Nada Abdul Salam Abdul Razzaq
nokasalam60@gmail.com

كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

الكلمات المفتاحية: نظام ضمان الودائع، التعثر المالي، البنوك التجارية

Keywords: deposit insurance system, financial insolvency, commercial banks

المستخلص:

ان شركات ضمان الودائع المصرفية اصبحت من اهم اليات معالجة التعثر المالي حيث يتناول هذا البحث الدور الذي تقوم به هذه الشركات لحماية اموال المودعين وحماية المصارف من التعثر المالي وذلك من خلال استبانة قدمت الى عينة من المصارف التجارية العاملة في العراق، حيث تم الخروج بمجموعة من الاستنتاجات اهمها ان نظام ضمان الودائع يسعى لإعادة الثقة في النظام المصرفي وتحقيق الاستقرار المالي وبالتالي تعزيز الدور المهم التي تقدمه السلطات المالية في البلد، وتقليل المخاطر وخاصة تلك المخاطر التي لا يمكن تجنبها سواء كانت سياسية ام اقتصادية، وتوصي الباحثة بجملة من التوصيات اهمها انه نظرا لضرورة الاهتمام في الاستقرار المالي، فأن من اللازم تقوية نشاط الرقابة المصرفية ووضع اجهزة خاصة تراقب عمل البنوك وذلك لتجنب المخاطر وخاصة المخاطر المعنوية (الاخلاقية) التي قد تنشأ مع وجود نظام ضمان الودائع.

Abstract

Bank deposit insurance companies have become one of the most important mechanisms for dealing with financial insolvency, as this research deals with the role played by these companies to protect depositors' money and protect banks from financial insolvency, through a questionnaire submitted to a sample of commercial banks operating in Iraq, where a set of conclusions was reached. The most important of which is that the deposit guarantee system seeks to restore confidence in the banking system and achieve financial stability, thus enhancing the important role provided by the financial authorities in the country, and reducing risks, especially those risks that cannot be avoided, whether political or economic. About financial stability, it is necessary to strengthen the banking supervision activity and to put in place special devices that monitor the work of banks to avoid risks, especially the moral (moral) risks that may arise with the existence of the deposit guarantee system.

المقدمة

ان التطور المتسارع في العمليات المصرفية والتوسع في الاعمال ادى الى زيادة المخاطر المصرفية وتعرض بعض المصارف للتعثر المالي والذي اثر سلبا على ثقة المودعين بالمصارف عامة والمصارف الخاصة خاصة وهذا يمثل خطراً كبيراً على النظام المصرفي والاقتصاد ككل، وكل الازمات المالية التي تعرض لها العالم التي عملت على تهديد الاستقرار الاقتصادي إضافة الى انتشار هذه العدوى لتشمل دول اخرى ولمواجهة هذه المخاطر لابد من اللجوء الى اليات لحماية اموال المودعين وحماية المصارف من التعثر المالي حيث استدعت الحاجة لاستحداث نظام لضمان الودائع، خاصة في البلدان النامية التي عانت من ازمات مالية عملت على فقدان ثقة الجمهور بالقطاع المصرفي في الوقت الذي تعد به هذه البلدان بأمس الحاجة لنمو الاقتصادي ودعم المشاريع التنموية وخاصة ان العراق يشهد فترة من التقدم المصرفي وتعزيز الشمول المالي الذي يعمل على تنشيط القطاع المصرفي ودعم المشاريع التنموية في البلد، حيث اوجب ذلك الى وجود نظام لحماية اموال المودعين وتحفيزهم نحو الاستثمارات الفعالة وبذلك جاء نظام ضمان الودائع والذي برزت اهميته باعتباره احد العناصر الفعالة في مواجهة المشاكل التي تتعرض لها المصارف وحماية اموال المودعين وتوفير الاستقرار المالي والذي يمثل مرتبة متقدمة بين الاهداف الاقتصادية والتنموية.

مشكلة البحث: ان خصوصية الواقع المالي والاقتصادي العراقي وسرعة تأثره في الازمات المالية العالمية يتسبب ذلك في ضعف ثقة الجمهور بالقطاع المصرفي مما تستدعي الحاجة الى انشاء نظام للودائع له القدرة على معالجة مشاكل الثقة والتعثر المالي ومما سبق يمكن توضيح مشكلة البحث من خلال السؤال الاتي: كيف تساهم شركات ضمان الودائع في التقليل من التعثر المالي للمصارف؟

فرضية البحث:

- 1- يوجد تأثير فعال لشركة ضمان الودائع على تأصيل وتعميق سلامة العمل المصرفي في العراق.
- 2- يوجد ارتباط معنوي ذو دلالة احصائية بين انشاء شركة لضمان الودائع وتقليل التعثر المالي في العراق.

اهداف البحث:

- 1- التعريف بشركات ضمان الودائع والسمات الرئيسية لها.
- 2- التعريف بالتعثر المالي والاسباب الفعلية للتعثر.
- 3- ابراز دور شركات ضمان الودائع في التقليل من التعثر المالي في العراق.

اهمية البحث: يكتسب هذا الموضوع اهمية كبيرة على المستوى الاقتصادي حيث تعد الودائع هي المحرك الرئيسي للعمل المصرفي وان اي ضعف في هذا النشاط سيؤثر على اقتصاد البلد ككل، حيث تبرز اهمية شركات ضمان الودائع في تعزيز الثقة لدى المودعين وحثهم على ايداع اموالهم في المصارف وتعزيز السيولة لدى تلك المصارف وحمايتها من التعثر المالي وهذا ما ينعكس بالإيجاب على اداء القطاع المالي في البلد والذي بدوره يعمل على دعم الانشطة التنموية.

المنهج المستخدم في البحث: اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي للإجابة على مشكلة البحث واختبار صحة الفرضيات المقاسة اما الجانب التطبيقي اعتمد على الاستبانة وتحليلها بالطرق والاختبارات الاحصائية حيث وزعت 90 استبانة على المصارف التجارية العراقية.

اولاً: شركات ضمان الودائع التطور التاريخي، المفهوم، انواع ضمان، الاهمية والاهداف

كان من أهم نتائج الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي أن العديد من البنوك واجهت ازمات السيولة، التي أدى الكثير منها إلى الإفلاس في البلدان المتقدمة وفقدان أموال المودعين، ومن أجل احتواء مثل هذه الأزمات المصرفية، تم العمل على وضع الإجراءات والآليات التي تحمي أموال المودعين وتحمي البنوك من التخلف عن الدفع والإفلاس، ويعد نظام ضمان الودائع من بين الإجراءات الوقائية والعلاجية المصممة للتخفيف من نتائج الأزمات المصرفية.

1- التطور التاريخي لنظام ضمان الودائع

لعل تاريخ نظام ضمان على الودائع لم يظهر بشكله الحالي، الا بعد ان اخذ تطورا تاريخيا طويلا وممرًا بمراحل متعددة، وذلك في اكثر من بقعة في العالم، ويرتبط ظهور ضمان الودائع منذ نشأته بمحاولات تأمين الاوراق المالية والالتزامات المصرفية وحماية حقوق المودعين، خاصة اثناء الازمات، حيث انه في الولايات المتحدة، منذ أوائل القرن التاسع عشر، وقبل تنفيذ التأمين على الودائع برعاية الدولة، لعبت غرف المقاصة⁽¹⁾ دوراً مشابهاً لذلك، إذ كان الهدف من غرف المقاصة هو ضمان التدفق المستمر للمعاملات في النظام المصرفي في أوقات الازمات.

تعود أقدم خطط التأمين التي ترعاها الولايات المتحدة إلى عام 1829 عندما أنشأت ولاية نيويورك صندوق أمان للبنوك العاملة فيها. كان الغرض من صندوق الأمان هو تأمين الأوراق النقدية والالتزامات المصرفية الرئيسية، لكنه فشل في توفير الحماية خلال حالة الذعر 1837. وعلى مر السنين من 1831 إلى 1859، أقامت عدة ولايات منها (فيرمونت وميشيغان وإنديانا وأوهايو) أيضاً خططاً للتأمين. من عام 1908 إلى عام 1917، أقرت ثماني ولايات أخرى تشريعات ضمان الودائع حيث ان في كل هذه الحالات، كان تأمين الأوراق النقدية أو الودائع مسؤولية مشتركة للبنوك، وليس حكومات الولايات إذ ان عدم استقرار الوحدات الصغيرة والرغبة في عزل الاقتصاد من الاضطرابات المتكررة في حالات فشل البنوك دفعت البنوك إلى تحفيز جميع أنظمة التأمين على الودائع التي أنشأتها الدول المختلفة Golembe (1960)، وبالتالي فان تطور هيكل الجهاز المصرفي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتاريخ التأمين على الودائع (W.calomiris&N.white,1994:147) لكن جميع صناديق الضمان الثمانية فشلت خلال عشرينيات القرن الماضي، بدءاً من صندوق واشنطن في عام 1921. ومن بين الصناديق الثمانية، تركت جميع صناديق الضمان - باستثناء صندوق تكساس - خسائر غير مؤمنة (Calomiris 1989). ومن اهم اسباب فشل هذه الصناديق عدم كفاية رأس المال والنقص في السيولة لدى المصارف، وإفلاس العديد منها. والتي كان ينقصها آنذاك وجود ملجأ أخير للإقراض (LOLR) lender of last resort حيث ان بنك الاحتياطي الفدرالي لم يأسس بعد. (العبيدي، 2015: 4).

(1) غرفة المقاصة هي مؤسسة مالية تشكلت لتسهيل تبادل (أي تصفية) أو الأوراق المالية أو معاملات المشتقات. تقع غرفة المقاصة بين طرفين (تعرف أيضاً بالشركات الأعضاء أو المشاركين). والغرض هذه الغرف هو تقليل مخاطر فشل شركة عضو في الوفاء بالتزامات التسوية التجارية. كما انها تتحمل مخاطر الطرف المقابل من خلال التدخل بين المشتري المدفوعات والبائع لعقد مالي، وبالتالي إزالة مخاطر الطرف المقابل التي كان على أطراف العقد استبدالها إلى طرف اخر مركزي عالي التنظيم متخصص في إدارة وتخفيف المخاطر. (الديرشوي، 2007: 3).

ان تجزئة النظام المصرفي الأمريكي وما ترتب عليه من عدم استقرار والاعتماد على بنوك الوحدات المحلية وذلك على الرغم من الاهتمام المتزايد من قبل البنوك بتوسيع شبكات الفروع، كل ذلك ادى الى فشل الآلاف من البنوك، وذلك مع ازمة الكساد الكبير (w.calomiris&N.white,1994:148) مما أدى إلى إنشاء شركة تأمين الودائع الفيدرالية (FDIC) Federal Deposit Insurance Corporation وذلك في عام 1933.

ووفقاً لمسح صندوق النقد الدولي الذي أجراها في عام 1996 جيليان جارسيا وكارل يوهان ليندغرين، كان لدى حوالي 50 من الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي أنظمة تأمين على الودائع في ذلك الوقت، لكن العديد منها لم يلتزم بأفضل الممارسات المعترف بها. في دراسة لاحقة لغارسيا (1998)، تم تحديد أفضل الممارسات على أنها توفر السلطة القانونية والتنظيمية للنظام، مما يمنح المشرف على شركة التأمين سلطة اتخاذ إجراءات علاجية فورية ضد مؤسسات الإيداع الفاشلة، وحل البنوك الفاشلة بسرعة، مع الحفاظ على حجم الودائع المغطاة بتأمين الودائع صغيرة، مما يجعل عضوية البنك في النظام إلزامية ودفع الودائع المؤمنة بسرعة، وفرض أقساط تأمين، وضمان استقلالية شركة التأمين على الودائع. (Helfer, 1999) ويرى (Demirguc-Kunt, Kane and Laeven (2008) بأن الزيادة في تبني نظام تأمين الودائع ترجع جزئياً إلى تزايد الإجماع من قبل الهيئات التنظيمية المحلية والدولية لتنفيذ ضمانات الودائع على ودائع. خلال تلك الفترة حيث شجع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اعتماد التأمين على الودائع كوسيلة لتحقيق الاستقرار في الأسواق. تماشيًا مع هذا الرأي، أظهر Demirguc-Kunt, Kane and Laeven (2008) أنه من المرجح اعتماد تأمين الودائع خلال الأزمات المالية بسبب الضغط السياسي الخارجي. وخلال نفس الوقت، أصدر الاتحاد الأوروبي توجيهًا للدول الأعضاء بأن يكون لديها شكل من أشكال تأمين الودائع من أجل التسوية بين دول الاعضاء. يوجد حالياً أكثر من 107 دولة لديها شكل من أشكال التأمين على الودائع الصريحة، ارتفاعاً من 93 في عام 2013 ووفقاً لمسح التنظيم والرقابة المصرفية (BRSS)(bank regulation and supervision survey) الذي أجراه البنك الدولي. كانت هناك زيادة للبلدان التي لديها تأمين صريح على الودائع منذ عام 2013، خاصة في فئة الدخل المنخفض (Anginer,2018:8).

وتجدر الإشارة الى العالم العربي، اذ تعتبر لبنان من اوئل الدولة عربية التي ابدت اهتمامها بإنشاء نظام حماية للمودعين، وذلك حيث أنشأت المؤسسة الوطنية لضمان الودائع المصرفية سنة 1967، ثم تبعتها بعض دول عربية اخرى، حيث أسست البحرين مجلس حماية الودائع سنة 1993، كما قامت السودان بأجراء مماثل لنفاذ افلاس مصرف الاعتماد سنة 1996، اما الأردن فقد اسست مؤسسة ضمان الودائع لمواجهة أزمة مصرف البتراء سنة 2002 (زاير،2015: 5).

2- تعريف شركات ضمان الودائع. يطلق على نظام ضمان الودائع في كثير من الادبيات بنظام التأمين. (الدوري واخرون، 2006: 145) تأمين الودائع هو سلاح ذو حدين. فمن ناحية، يمكن تأمين الودائع للحد من حدوث مخاطر تشغيل البنوك أو حتى وقف مخاطر التشغيل تماماً في البلدان التي لديها مؤسسات قوية وضمائن مناسبة. من ناحية أخرى، عندما لا يتم ذلك بعناية صريحة، يمكن للتأمين على الودائع أن يغذي أزمات البنوك من خلال منح البنوك حوافز ضارة لاتخاذ قرارات غير ضرورية. (patricia ,2007:2)

لم يقدم نظام شركات ضمان الودائع المصرفية تعريفا صريحا لشركات تأمين الودائع فقد عرفت على انها مؤسسة تنظيمية وانها غير هادفة للربح، ولكن هدفها الاساسي هو زيادة الثقة في البنوك والمؤسسات المالية والمؤسسات الاخرى لتمكينها من زياده إيراداتها وبالتالي التطوير لصالح المجتمع، وتعتمد هذه المنظمة الإدارية على مساهمات اعضائها اضافة الى مشاركة الدولة.(احمد، 2000: 28). لمفهوم نظام ضمان الودائع معنى عام وهو حماية ودائع زبائن وتعويضهم، بشكل كلي أو جزئي، عن طريق المساهمات التي تقدمها المصارف المشاركة في هذه الصناديق في حالة تعرض هذه الودائع للمخاطر. (رضوان، 2005: 58) حيث يقوم كل بنك بدفع نسبة من الودائع الاجمالية التي يملكها وعلى أن يكون لديه هيئة معينة ينشأها المركزي أو المساهمة في إدارته هذه الهيئة، اما في حالة عدم تمكن البنك من رد الودائع لزبائن تقوم هذه الهيئة بإرجاعها وذلك في حدود المبالغ التي تم التأمين عليها. (زاير، 2015: 6). وتعرف انها نظام تلتقي فيه المؤسسات المالية (البنوك) حيث يقوم البعض منهم بإنشاء مؤسسة تأمين على الودائع وحيث يقوم اعضاء النظام بوضع سياسة النظام بحكم أنهم هم الذين يدفعون ويمولون النظام، وفي حالة تعرض أحد أعضاء هذا النظام لأزمة مالية، يتدخل هذا النظام بسرعة لإيجاد الحل ومساعدتهم من خلال الصناديق حيث يتم دفع تكاليف للمودعين إذا لزم الأمر.(wen,2007:56)، ومن التعاريف السابقة يمكن تعريف شركات ضمان الودائع بانها مؤسسة تنظيمية غير هادفة للربح تساهم فيه الدولة وجميع البنوك العاملة هدفها مساعدة البنوك في حال حدوث ازمة قد تهددها بالإفلاس حيث تعمل على حماية وتعويض اموال المودعين (جزئيا او كلياً).

3- انواع ضمانات الودائع: عملت العديد من دول العالم على انشاء انظمة حماية الودائع وذلك بعد حدوث الازمات المصرفية وافلاس مؤسسات مالية كبيرة وبسبب ذلك ظهرت انواع لضمانات الودائع، حيث يشير التطور التاريخي لأنظمة ضمان الودائع في مختلف دول العالم على وجود انواع من هذه الانظمة، فأما ان يكون ذلك الضمان واضحا صريحا ومحددا (ويقصد به وجود نظام للتأمين على الودائع)، اما ان يكون نظام ضمنا (يقصد به ضمان السلطة النقدية او الحكومة اموال الودائع) (اتحاد المصارف، 1993، 179) حيث يعمل هذان النظامان على تحقيق اهداف شركة ضمان الودائع وبل أكثر من ذلك حيث يستخدم النظامان نفس طرق معالجة حالات التعثر واليات دفع التعويض للمودعين (حشاد، 1994، 297)

أ- انظمة ضمان الودائع الضمنية:- ان الحماية الحكومية المتعددة تكون تقديرية وبمعنى ان الحكومة او السلطة النقدية تقدم هذه الحماية ليس لأنها ملزمة قانونيا وانما لاعتقادها ان هذه الحماية تحقق اهداف السياسة العامة. وكذلك احساس الحكومة بالمسؤولية تجاه الخسائر الحادثة والتي لا بد من القضاء عليها من خلال (استيعابها او المشاركة في تحمل هذه الخسائر) وكذلك تعتمد الحكومة ان هذا الطريق هو الاقل تكلفة في تحمل هذه الخسائر وان تحديد كل من شكل وحجم الحماية يعتمد على القرارات التي تقوم الحكومة بها، حيث يمكن للحكومة تظهر حمايتها من خلال الطرق الآتية (Talley, 1990: p9):

1. في حالة غلق بنك مفلس تقوم الحكومة مباشرة بالدفع للمودعين او ترتيب عملية الدفع بواسطة بنك اخر.

2. تقوم الحكومة بتقديم الدعم من خلال دمج بنك صاحب المشكلة مع بنك آخر (هذا الدعم يمنع حدوث حالة الافلاس للبنك صاحب المشكلة وبالتالي يحمي المودعين).
3. يمكن للحكومة تقديم الدعم المالي، اي امداد المصرف برأس المال او امتلاك بعض او كل الأصول بقيمتها الدفترية ومن خلال ذلك تمنع البنك من الفشل من خلال اعادة تأهيله، وان هذه العملية لها مميزات حيث تمنح البنك امكانية عملية البدء بمحفظة جديدة نظيفة مع اختلاف حالات اعادة التأهيل التي تقوم بها الحكومة حيث تكون الحكومة حاملة الأسهم المهيمن.
- ب- انظمة الحماية الصريحة للودائع: اساس قيام هذا النظام وجود قانون ضمان الودائع والذي يحدد القواعد واجراءات عمل النظام حيث القانون يحدد نوع المؤسسات المالية والودائع المؤهلة للتأمين وشكل العضوية والحجم الاقصى للودائع المؤمنة وكيفية تمويل النظام وماهي الادوات المستخدمة من قبل المؤمن في حالة فشل البنك. (Talley, 1995: p10)
- ومما سبق يمكننا الان التطرق الى اهم مزايا وعيوب كل من النظامين:
- 1** يتميز نظام التأمين الصريح بكفاءته في ادارة النظام وهذا يقوده الى تحقيق أهدافه بصورة سريعة من ناحية تعويضات المودعين في الزمن الملائم والتدخل عند الاوقات الملائمة في حالة تعثر البنك.
- 2** ان تصميم نظام ضمان الودائع الصريح خصص ليقدم للمودعين بتعويضات وحماية مما يجعله افضل من النظام الضمني، ويقوم الاول بنقل جزء كبير من عبء حالات افلاس البنوك الى البنوك ذاتها وذلك من خلال الاقساط التي يقومون بدفعها وكذلك فأن نظام صريح يمنح ميزة البنوك وهي خفض تكلفة التمويل (حشاد، 1994: 298).
- 3** اما في حالة التأمين الضمني فهو يمنح استفادة البنوك بدون دفع مقابل، وعلى الرغم من ذلك فأن النظام الصريح يمنح ثقة اكبر للمتعاملين لأنهم يعلمون مدى التعويضات اما في حالة نظام ضمني فالحكومة تقوم بتقدير مبالغ التعويض والتي غالباً تكون غير مناسبة (حشاد، 1994، 289).
- 4. اهمية شركات ضمان الودائع..** على الرغم من الدور الذي تلعبه البنوك كمؤسسات للوساطة المالية، فهي معرضة للكثير من المخاطر، وفشلها يؤدي إلى مخاطر نظامية تؤثر على الجوانب الاقتصادية المختلفة. لذلك، تعمل السلطات الرقابية النقدية على إنشاء النظام واتخاذ الترتيبات التي تقلل من هذه المخاطر وآثارها، حيث أن انظمة رقابة الأعمال المصرفية هي الأكثر حرصاً على سلامة ومثانة القطاع المالي والمصرفي كعنصر من عناصر اقتصاد الدولة. إن سلامة النظام المصرفي والمالي تعني دعم الثقة فيه وتعزيزه حتى تكون المؤسسات قادرة على جذب الموارد المالية الراكدة في المجتمع وتحويلها إلى أصول مالية حيث يمكن استخدامه لتمويل الأنشطة الاقتصادية المنتجة للمنفعة العامة (احمد، 2000: 11). وتلعب شركات التأمين دوراً في زيادة المنافسة بين المؤسسات المالية، مما يؤدي إلى جذب الودائع وتقديم خدمات مصرفية أفضل، وكذلك ضمان المنافسة المتكافئة بين البنوك من جميع الأحجام، حيث انه في غياب هذه الشركات، ستكون البنوك الكبيرة هي الأكثر مخاطرة والبنوك الصغيرة تصبح أكثر أماناً في ظل وجود هذه المؤسسات، وتكون الاختلافات بين المجموعات منخفضة نسبياً للبنوك المختلفة، وخاصة من حيث المخاطر التي يتعرض لها المودع الصغير (احمد، 2000: 27). بالإضافة إلى ذلك، فان لتطبيق نظام ضمان الودائع المصرفية تأثير على تعزيز الثقة في الانظمة المالية، وبالتالي تشجيع الادخار وتطوير المؤسسات المالية (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،

1986:11). علاوة على ذلك، فإن ضمان الودائع وحماية المودعين هو عنصر فعال في حل المشاكل امام المؤسسات المالية المعنية بقبول الودائع بشكل عام والبنوك بشكل خاص (شحاد، 1994: 27). جدير بالذكر أنه في حال اقتصر دور مؤسسة التامين على حماية المودعين حصراً سيكون له دور في التأمين، ولكن إذا امتد دوره ويشمل دعم البنوك في الأزمات، فسيكون كذلك دوره التكافلي (الدوري واخرون، 2006: 146).

5-اهداف مؤسسات ضمان الودائع: ان هناك ثمة العديد من الأهداف من وراء العمل بنظام ضمان الودائع، وتندرج هذه الأهداف الى ثلاث مجموعات رئيسية (financial stability forum, 2001) الحفاظ على الاستقرار في القطاع المالي، حماية اموال المودعين وأهداف أخرى... على الرغم من أن هذه الأهداف قد تبدو مترابطة ومتكاملة، فقد يكون هناك تضارب بينهما في بعض الحالات، لذلك يجب تحديد هدف النظام منذ المراحل المبكرة لا نشأه لكي لا تكون أهدافه عرضة للتفسير في المراحل اللاحقة التي تستلزم قرارات جارة .

إن المسؤولية الرئيسية لتحديد الاهداف العامة لأنظمة ضمان الودائع تقع على عاتق السلطات المالية و النقدية او اي مؤسسة يتم تكليفها لهذا الغرض، التي يجب ان تأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة بشكل عام وظروف القطاعين المالي و المصرفي على وجه الخصوص. ويمكن تقسيم إلى ثلاثة مجاميع رئيسية:

أ-الاولى: الحفاظ على الاستقرار في القطاع المالي، حيث يندرج تحت هذه المجموعة عدد من الاهداف الفرعية:

1. تخفيض المخاطر سحوبات الودائع: اذ انه من دون نظام لضمان الودائع، ترتفع إمكانيات حدوث أزمات نظامية نتيجة اقبال على سحب الودائع من البنوك او النظام المصرفي بشكل عام، التي قد تنجم عن فقدان الثقة في النظام المصرفي (Financial Stability Forum, 2001).

2. وضع آليات واضحة لمعالجة التعثر المصرفي: يمكن ربط المؤسسات الرسمية ومتابعتها بإنشاء نظام لضمان الودائع وذلك بوضع القوانين والانظمة وآليات لمعالجة انهيار المؤسسات المصرفية، حيث تبين التجارب انه ينبغي وضع حلول سريعة للتغلب على التدهور السريع في المؤسسات المصرفية الضعيفة والسيطرة على تأثيراتها السلبية قبل ان تقوم هذه المؤسسات بالتأثير على النظام المصرفي ككل.

3. الحفاظ على الاستقرار في انظمة المدفوعات: حيث تسمح عملية إيداع الأموال في البنوك للأفراد وتقوم المؤسسات بتوفير المال وسحبه وقت ما تشاء، ومن خلال الحفاظ على الاستقرار والثقة في النظام المصرفي، فان ضمان الودائع يساهم بإمكانية تحويل الودائع المصرفية بسهولة بين الأطراف المختلفة، حيث يجعل نظام الدفع يعمل بكفاءة، ويجب أن يعتبر المودعون أن الأموال المودعة في البنوك على نفس مستوى الأمن والاستقرار النقدي، ولتحقيق ذلك الهدف يمكن لبعض أنظمة ضمان الودائع أن تقدم مساعدة مالية طارئة قد تأخذ شكل تأمين لمعاملات المدفوعات للبنوك المتعثرة، تساعد على تجنب تعطيل المدفوعات والتسويات وتوفر الوقت للمؤسسات التي تشكل شبكة الأمان المالي (المؤسسة العربية للضمان الاستثمار، 1986)

4. معالجة الازمات المالية: في العديد من الدول تم انشاء انظمة الضمان في مراحل تميزت بضعف استقرارها المالي او خروجها من الازمات المالية وذلك من اجل الحفاظ على مستويات مستقرة من الودائع لدى المؤسسات المالية المتعثرة من جراء الازمات وذلك لطمأنه المودعين بصدد سلامة ودائعهم.

لكن تأمين على الودائع - كما تؤكد الخبرة والبحوث - ليس كافياً في حد ذاته للحفاظ على الاستقرار المالي فالأخير يحتاج لدمج ضمان الودائع مع سياسات الاقتصاد الكلي السليمة والنظم التنظيمية والقانونية المناسبة وأدوات السلطة النقدية مثل التدخل كمقرض الملاذ الأخير.

ب- الثانية: حماية اموال المودعين: إن هذا الهدف متمثل بحماية المودعين الذين ليس لديهم القدرة على الوصول إلى معلومات حول ظروف البنوك أو إعادة تحليلها مثل صغار المودعين او اولئك

قليلي القدرة على تقييم الاوضاع المصرفية، ويعرف هؤلاء بالمودعين ذات الودائع الصغيرة ج- الثالثة: هناك مجموعة اخرى غير واردة في المجموعتين السابقتين (financial stability forum, 2001)

1. توزيع التكاليف: في الدول التي ليس لديها نظام واضح لضمان، تتحمل الحكومات لوحدها الاعباء المالية المتعلقة بشروط تعويض المصارف والمودعين عند انهيار تلك المصارف، لذا فأن تأسيس انظمة ضمان للودائع يخفف من مسؤوليات الحكومات والاعباء التي تتحملها من خلال توزيع هذه التكاليف على المؤسسات المالية.

وينبغي دائماً أن تؤخذ قدرة المؤسسات على المشاركة في التمويل في الاعتبار، دون القيام بذلك يجب مراجعة المساهمة المالية لهذه المؤسسات بشكل دوري، بالنظر إلى ظروف المؤسسات المالية. ومع ذلك، من المحتمل ألا يتم القضاء نهائياً على الاعباء التي تتحملها الحكومات عن التعويضات لاسيما في المراحل المبكرة لنظام (الدوري وآخرون، 2006).

2. تقليل معوقات المؤسسات الصغيرة من خلال تعزيز قدرتها التنافسية : يمكن ان يساهم نظام ضمان الودائع على النظام المصرفي في تعزيز القدرة التنافسية لمؤسسات المصرفية الناشئة والحديثة امام المصارف الكبيرة والراسخة من زاوية جذب الودائع، كما ان ذلك يتطلب من الحكومة المحلية أن تنافس البنوك الدولية القادمة إلى الدولة، لأنه في غياب ضمان على الودائع، حيث يفضل المودعون التوجه إلى مؤسسات مصرفية كبيرة لأنهم يعتقدون أنها أقل مخاطرة.

هذا الانطباع ناتج عن العديد من الاعتبارات (أبو سمرة، 2007)

أ. تعد المصارف الكبيرة والراسخة الكبيرة ذات مرونة أكبر في مواجهة الأزمات المالية والخسارات التي قد تنجم عنها، فضلاً عن ان المحافظ الاستثمارية لتلك المؤسسات تتميز بالتنوع.

ب. ستقوم الحكومات بالتدخل في معالجة مشكلات المؤسسات المصرفية الكبيرة خشية عليها من التعثر.

ج. استطاعت هذه المؤسسات الكبيرة من تعزيز قدرتها التنافسية على مر الزمن.

3. تعزيز النمو ومعالجة الركود الاقتصادي: يساهم نظام ضمان الودائع في ضخ اموال إضافية الى النظام المصرفي مما يعزز من الاقتراض والاستثمار كما قد يؤدي نظام الضمان الى تخفيض اسعار الفائدة نتيجة تقليل المخاطر وهذا ما يشجع ايضاً البنوك ايضاً على تقليل اسعار الفائدة مما يعني

تخفيض تكلفة التمويل ومن ثم تشجيع الاستثمارات والنمو الاقتصادي ومن جهة اخرى فأن نظام الضمان يمكن ان يساهم في الحد من انهيار المؤسسات المصرفية وخاصة في اوقات الركود. **ثانياً، مفهوم التعثر المالي المفهوم، الانواع، الاسباب:** ان المصارف في طبيعتها تتعرض لمجموعة من المخاطر التي تجعل هذه المصارف عرضة للتعثر المالي حيث ان التعثر المالي ليس وليد اللحظة بل ظهر بعد ازمة الكساد العالمي وتفاقم في منتصف الثمانينيات وكان اخرها الازمة المالية العالمية 2008 التي تعرضت لها اكبر المصارف في العالم.

1- مفهوم التعثر المالي: ان البيئة المصرفية هي بيئة غير مستقرة فهي تعمل في محيط عال من المخاطر نتيجة الاعمال التي تقوم بها، اذ ان بعض المصارف تتعثر والبعض تتعرض لفشل مالي والبعض الاخر تصل الى مراحل متقدمة تسمى الافلاس، وقبل الخوض في الموضوع المعني يجب ان يتم التمييز بين بعض المفاهيم.

فالفشل المصرفي هو إغلاق البنك من قبل وكالة تنظيمية فيدرالية أو حكومية. بشكل عام، يتم إغلاق البنك عندما يكون غير قادر على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين وغيرهم (<https://www.fdic.gov/>)، ويعتبر البنك قد فشل عندما تأمره السلطات المختصة بوقف العمليات والأنشطة. ومع ذلك، غالباً ما تكون السلطات حذرة من تصفية البنك دائماً بسبب تأثير العدوى المحتمل على المؤسسات الأخرى وبالتالي تختار بدلاً من ذلك تأهيل البنك Lastra, (2007:2)

اما الافلاس فهو نوع من انواع الفشل المصرفي، بحيث لا يتمكن معه البنك من مواجهة التزاماته، و يمكن التمييز من ناحية القانونية بين الاعسار والافلاس، فالإفلاس من وجهة النظر القانونية هو اثبات توقف الشخص المدين عن الدفع حتى اذا كانت مجموع حقوقه اعلى من مجموع ديونه، أما الاعسار من وجهة نظر قانونية فيحدث عندما تكون فيها اموال المدين غير كافية للوفاء بديونه المستحقة الاداء، ويشير هذا المصطلح إلى حالة الافلاس القضائي التي تتعرض له المؤسسة نتيجة توقف المؤسسة عن سداد الديون في مواعيد استحقاقها حيث يتم اعلان افلاسها وصدور حكم من قبل المحكمة المختصة لغرض تصفيتها وبيعها من اجل تسديد ديونها (حس ابو احمد حس ابو ادم، 2016: 214). اما التعثر المالي فهو عدم القدرة على سداد الديون المستحقة على البنك. يحدث هذا عادة لسببين، الاول ان اصول المصرف هي اقل من مطلوباته، والثاني هو عدم القدرة على السداد في الموعد المحدد على الرغم من ان الاصول تفوق المطلوبات (افلاس التدفقات النقدية) (Werner, 2011:75 Greenham, Collins, 2011:75) وهناك تعاريف عده للتعثر المالي منها انه عدم القدرة على سداد الالتزامات في موعدها ونقص العوائد او توقفها (شاهين ومطر، 2011: 859) كما يمكن ان يعرف بانه عبارة عن نقص في عوائد الاسهم أو توقفها، وعدم سداد الالتزامات في مواعيدها هي الحالة التي حدث عندما تحقق خسائر لمدة ثلاثة اعوام متتالية (الخصيري، 1997: 27) ويعرف ايضاً انه اختلال يواجه المؤسسة في مواردها او امكانياتها يجعلها غير قادرة على سداد التزاماتها في الاجل القصير (الحمداني وياسين، 2013: 452) والتعثر هو عدم قدرة المصرف على تلبية الطلب على النقود من قبل العملاء على المدى القصير، ويولد ذلك المخاوف والذعر لدى أصحاب الودائع على أموالهم فيلجأون لسحب

ودائعهم مما يعكس عدم قدرة المصارف على تلبية حاجات جمهور المتعاملين من السيولة (ال شبيب، 2012: 271).

2- انواع التعثر المالي: هناك نوعين من التعثر المالي التي قد تواجه المصارف وهي:

أ- **التعثر المالي الطبيعي:** وهو تعثر تخلف المقرضين عن سداد ديونهم ويحدث كالاتي:
الخطوة الأولى: حيث يكون البنك في وضع سليم ماليا اي ان الاصول اكبر من الخصوم وان هناك احتياطي اكبر من حقوق المساهمين.

الخطوة الثانية: تخلف بعض العملاء الذين منحهم البنك قروض عن سداد قروضهم. في البداية هذه ليست مشكلة اذ يمكن للبنك استيعاب التخلف عن سداد القروض حتى قيمة حقوق المساهمين دون أن يعاني المودعون أي خسائر (على الرغم من أن المساهمين سيفقدون قيمة حقوقهم). ومع ذلك، افترض أن المزيد والمزيد من مقترضي البنوك إما يقوموا بأخبار البنك أنهم لم يعودوا قادرين على سداد قروضهم، أو ببساطة فشلوا في الدفع في الوقت المحدد لعدد من الأشهر. قد يقرر البنك الآن أن هذه القروض "منخفضة الأداء" أو لا قيمة لها على الإطلاق، ثم تسجل القروض، من خلال منحها قيمة جديدة، والتي قد تكون صفرًا (إذا لم يتوقع البنك الحصول على أي أموال من المقترضين).

الخطوة الثالثة: يتم التأكد من عدم سداد الديون المعدومة فيتم ازلتها من الميزانية العمومية، وبعد ان قضت القروض المعدومة على حقوق المساهمين اصبح اصول البنك اقل من مطلوبات، اذ انه حتى لو قام البنك ببيع جميع اصوله سيكون غير قادراً على سداد مودعيه، حيث دخل البنك في مرحلة الاعسار.
ب- تعثر التدفقات النقدية وهو تعثر السيولة حيث يحدث كالاتي:

الخطوة الاولى: في البداية، يكون البنك في وضع سليم مالياً حيث تبلغ قيمة أصوله أكثر من مطلوبات. حتى إذا تخلف بعض العملاء عن سداد قروضهم، فهناك احتياطي كبير من حقوق المساهمين لحماية المودعين من أي خسائر.

الخطوة الثانية: لأي سبب (ربما بسبب حالة من الذعر بسبب بعض الأخبار) يبدأ الناس في سحب أموالهم من البنك. يمكن للعملاء طلب السحب النقدي، أو يمكنهم مطالبة البنوك بإجراء تحويل نيابة عنهم إلى بنوك أخرى. تحتفظ البنوك بمبلغ صغير من النقد المادي نسبة إلى إجمالي ودائعها، لذلك يمكن أن ينفذ هذا بسرعة. كما أنهم يمتلكون كمية من الاحتياطيات في البنك المركزي، والتي يمكن دفعها إلكترونياً للبنوك الأخرى "لتسوية" التحويل الإلكتروني للعميل، إن تأثير هذه التحويلات النقدية أو الإلكترونية بعيداً عن البنك هو تقليل الأصول السائلة للبنك ومطلوبات في نفس الوقت (في شكل ودائع العملاء)، ويمكن أن تستمر عمليات السحب حتى نفاذ النقد واحتياطيات البنك المركزي. عند هذه النقطة، قد يكون لدى البنك بعض السندات والأسهم وما إلى ذلك، والتي سيتمكن من بيعها بسرعة لجمع المزيد من النقد واحتياطيات البنك المركزي، من أجل مواصلة سداد العملاء. ومع ذلك، بمجرد استنفاد الأصول السائلة، لن يتمكن البنك بعد ذلك من تلبية الطلب على عمليات السحب ولم يعد بإمكانها إجراء مدفوعات نقدية أو إلكترونية نيابة عن عملائها.

الخطوة الثالثة: في هذه المرحلة، لا يزال البنك يتمتع بالتزاماته الفنية، ومع ذلك، فإنه لن يكون قادراً على تسهيل أي عمليات سحب أخرى نظراً لنفاذ النقد فعلياً (ما يعادله الكترونياً واحتياطيات البنك المركزي). إذا كان البنك غير قادراً على إقراض نقود أو احتياطيات إضافية من بنوك أخرى، فإن الطريقة

الوحيدة المتبقية له لجمع الأموال هي بيع أصوله غير السائلة. (collins, greenham, werner,) (jackson, 2011:75-77)

3- اسباب التعثر المالي: ان طبيعة عمل المصارف هي كطبيعة اي منشأة قد تتعرض للتعثر بسبب المخاطر التي قد تتعرض لها على الرغم من الرقابة والاشراف المستمر وهناك عدة جهات تهتم لمعرفة اسباب التعثر ومنهم الإدارة والدائنون والمساهمون والسلطات النقدية. يمكن للبنوك أن تتعرض لعدة أسباب:

أ. القروض المعدومة: تشكل القروض جزءاً كبيراً من الأعمال المصرفية التقليدية، إلى جانب الاحتفاظ بأموال المودعين، حيث تعد القروض المعدومة من المواضيع الهامة التي تعني النظام المصرفي، لما لها من مخاطر قد تؤدي إلى تقلبات في المتغيرات الاقتصادية، وخصوصاً في إضعاف قدرة المصارف على منح الائتمان الذي يعد احد اهم مصادر ارباحه.

ب. قضايا التمويل: لدى البنوك ميزانيات عمومية تحمل كميات ضخمة من الأصول. يتم تمويل هذه الأصول بشكل عام بمزيج من الائتمان قصير الأجل والسندات وحقوق الملكية وعندما يواجه البنك مشاكل في إعادة تمويل ديونه أو يسدها، فقد يفشل البنك وترتبط مشاكل التمويل أحياناً بظروف السوق العامة، ولكن غالباً ما تحدث لأن المستثمرين يفقدون الثقة في البنك لسبب ما.

ج. عدم تطابق الأصول المسؤولة: عندما تكون أصول البنك غير متطابقة مع الالتزامات الداعمة لها، يمكن أن تنشأ مشاكل خطيرة. أبسط مثال على ذلك هو تمويل معدل فائدة عائم لقرض معدل ثابت، فإذا ارتفعت أسعار الفائدة، يدفع البنك فائدة أكبر وأكثر على التزاماته بينما يدفع القرض ذو السعر الثابت نفس السعر ويمكن أن يؤدي عدم التطابق هذا إلى خسارة فادحة وعندما يكون جزءاً كبيراً من محفظة البنك غير متطابق، يمكن أن تكون النتائج مدمرة.

د. القضايا التنظيمية: عندما تقوم السلطات بالاشراف على البنوك الأجنبية، قد تضطر تلك البنوك إلى ترك العمل ويمكن أن يحدث هذا لأن البنك يقع في بلد فاسد أو أن البنك يمكن أن يشارك في أنشطة غير قانونية مثل غسل الأموال.

هـ. تداول الملكية: وهو من الاعمال المصرفية الحديثة، تحققت لشركات المملوكة أرباح كبيرة، لكن المنظمين يعتقدون أن إمكانية الخسائر الكبيرة أكثر من تعويض إمكانية الربح، وتضمنت هذه الأعمال الاستثمار في المشتقات غير المحمية، وكتل كبيرة من الأوراق المالية القابلة للتسويق، والأدوات الغريبة والاستثمارات غير السائلة.

و. الأنشطة غير المصرفية: على مر السنين، انخرطت البنوك في الأعمال غير التقليدية التي تسعى إلى تحسين الربحية. كانت التجارب مع صناديق الاستثمار العقاري وشركات التأجير وشركات التمويل الاستهلاكي والشركات التابعة الأجنبية غير المصرفية في الغالب غير ناجحة وأدت إلى خسائر فادحة.

ز. قرارات إدارة المخاطر: تمتلك جميع البنوك الكبيرة مجموعات واسعة النطاق لإدارة المخاطر تحدد باستمرار مستوى المخاطر المطلق في محافظ البنك وتقيس المخاطر من كل منظور يمكن تصوره بما في ذلك مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الديون الخارجية ومخاطر الاستثمار وأكثر من ذلك بكثير. عندما تحدث الحسابات الخاطئة بالتزامن مع حركة السوق الكبيرة، من الممكن حدوث خسائر فادحة.

ح. القروض غير الشرعية للعاملين في البنوك: في الثمانينيات من القرن الماضي، قدمت العديد من البنوك قروض مليئة بالمخاطر إلى المديرين والمطلعين على العقارات والعديد من المشاريع الأخرى التي لم يتم تصورها بشكل جيد. وأسفرت هذه المعاملات عن خسائر فادحة والعديد من حالات فشل البنوك.

ط. الموظفين المحتالين: ان الموظفين المحتالين الذين لا يستطيعون تغطية الخسائر وتجاوز الضوابط الداخلية أسقطوا عدداً من المؤسسات المالية. (bommarito, 2012)

ثالثاً، تحليل وقياس تأثير شركات ضمان الودائع في الحد من التعثر المالي، جاء انشاء شركة ضمان الودائع نتيجة الأزمات المالية والاقتصادية التي شهدها العالم وانهايار أسعار الأسهم في البورصات العالمية بانخفاض اسعار النفط لمستويات غير مسبوقه بالإضافة الى أزمة كورونا اللذين سببا ركوداً اقتصادياً في مختلف دول العالم. فإن هذه الأزمات كان لها اثاراً كبيرة على القطاعات المصرفية خاصة وقطاع التأمين بصورة عامة مما تطلب البحث عن وسائل وحلول للمواجهة ولبيان دور هذه الشركة تم توزيع استمارات الاستبيان عدد (90) على عينة البحث، وتم استلام (90) استمارة بالتالي فان مجمل الاستمارات الصالحة بلغ (90) استمارة، ان المقياس المستخدم في الاجابة عن اسئلة استمارة الاستبيان هو مقياس ليكارت الخماسي، واشتمل على خمس اختيارات وتم اعطاء اوزان المقابلة لها وكالاتي: المتغير الاول (شركة ضمان) ويتضمن على ثلاثة ابعاد (زيادة الثقة بالقطاع المصرفي، الاستقرار المالي، الإجراءات المتخذة للحد من التعثر). اما المتغير الثاني (سلامة العمل المصرفي والحد من التعثر المالي) فقد اشتمل على بعدين (العمليات المصرفية، ادارة المخاطر).

التحليل الاحصائي لاستمارة الاستبيان / أ. الوصف الديمغرافي لعينة المبحوث

1. النوع البشري:

جدول (1) التكرار حسب النوع الاجتماعي

النوع الاجتماعي		التكرارات	النسبة المئوية	النسبة المئوية التجميعية
		ذكر	47	52.2
	انثى	43	47.8	100.0
	المجموع	90	100.0	

2. العمر

جدول (2) التكرارات حسب الفئة العمرية

العمر		التكرارات	النسبة المئوية	النسبة المئوية التجميعية
		أقل من 29	8	8.9
	30-39	34	37.8	46.7
	40-49	24	26.7	73.3
	50 فأكثر	24	26.7	100.0
	المجموع	90	100.0	

3. المؤهل العلمي

جدول (3) التكرارات حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي		التكرارات	النسبة المئوية	النسبة المئوية التجميعية
		بكالوريوس	67	74.4
	ماجستير	12	13.3	87.8
	دكتوراه	3	3.3	91.1
	اخرى	8	8.9	100.0
	المجموع	90	100.0	

4. العنوان الوظيفي

جدول (4) التكرارات حسب العنوان الوظيفي

العنوان الوظيفي	التكرارات	النسبة المئوية	النسبة المئوية التجميعية
	اخرى	4	4.4
موظف	21	23.3	27.8
مدير شعبة	15	16.7	44.4
مدير قسم	42	46.7	91.1
معاون مدير عام	8	8.9	100.0
المجموع	90	100.0	

5. سنوات الخدمة:

جدول (5) التكرارات حسب سنوات الخدمة

سنوات الخدمة	التكرارات	النسبة المئوية	النسبة المئوية التجميعية
	اقل من 5	11	12.2
6-10	22	24.4	36.7
11-15	15	16.7	53.3
16-20	16	17.8	71.1
21 فأكثر	26	28.9	100.0
المجموع	90	100.0	

ب. التحليل الاحصائي لاستمارة الاستبيان / الصدق البنائي الاستكشافي لأداة القياس.

التحليل العاملي الاستكشافي Exploratory Factor Analysis يستخدم هذا النوع من التحليل الاحصائي في الحالات التي تكون فيها العلاقات بين المتغيرات والعوامل الكامنة غير معروفة وبالتالي فإن التحليل العاملي يهدف إلى اكتشاف العوامل التي تصف إليها المتغيرات.

سنعتمد التحليل العاملي الاستكشافي في اختبار مقياس المتغيرات قيد البحث وهي: المتغير الاول (شركة ضمان الودائع) ويتضمن ثلاثة ابعاد (زيادة الثقة بالقطاع المصرفي، الاستقرار المالي، الإجراءات المتخذة للحد من التعثر). اما المتغير الثاني (سلامة العمل المصرفي والحد من التعثر المالي) فقد اشتمل بعدين (العمليات المصرفية، ادارة المخاطر). ومن خلال مقياس الصدق الاستكشافي تم تحديد الفقرات التي ترتبط مع بنية المقياس للمحاور اعلاه من عدمه والتي يتوجب ابعادها من المقياس. وذلك من خلال اعتماد خمسة معايير ينبغي توافرها في نتيجة هذا التحليل وهي:

1. كفاية العينة ووجود علاقات الارتباط بين المتغيرات.
2. ان النسبة المئوية التراكمية للتباين المفسر تعطي دلالة اكبر عندما تزيد عن (0.60).
3. ان لا تقل قيمة الجذر الكامن (Eigen Value) عن الواحد الصحيح.
4. زيادة تشعبات الفقرات عن (0.30) حتى تكون ذات دلالة احصائية.
5. الفقرات الجيدة ستحصل على تشعبات عابرة على العوامل الاخرى المنخفضة (اقل من 0.30)

المتغير الاول شركة ضمان الودائع:

1. كفاية العينة ووجود علاقات الارتباط بين المتغيرات: وهي من اهم الشروط الواجب توافرها لاستخدام التحليل العاملي الاستكشافي، وللتحقق من هذا الشرط سوف نستخدم مقياس كايسر ماير اولكين (The Kaiser-Meyer-Olkin M)KMO وتتراوح القيمة الاحصائية بين (0-1) وكلما اقترب القيمة من (1) فان ذلك يؤشر ان نموذج الارتباط متواتق والتحليل العاملي الاستكشافي سيكون ذو

مصدقية أكبر. ويتألف هذا المتغير من ثلاثة ابعاد (زيادة الثقة بالقطاع المصرفي، الاستقرار المالي، الإجراءات المتخذة للحد من التعثر) وكانت النتائج كما مبيّنة في ادناه:

جدول (6) يبين اختبار KMO and Bartlett's Test

Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.		0.826
Bartlett's Test of Sphericity	Approx. Chi-Square	1071.200
	df	276
	Sig.	0.000

من خلال الجدول اعلاه يتضح لنا ان قيمة (KMO) بلغت (0.826) وهي تقترب من (1) الصحيح وهي اكبر من (0.5) وبذلك فهي قيمة كبيرة. اما علاقة الارتباط بين المتغيرات استخدم اختبار بارلت (Bartlett) والذي قيمته تبلغ (1071.200) وهي معنوية من خلال قيمة sig. التي بلغت (0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية للباحث البالغة (0.05) وبذلك فان مصفوفة الارتباط ليست مصفوفة وحدة. (اي ان هناك علاقات ارتباط معنوية ما بين فقرات الاستبانة)

2. طريقة المركبات الرئيسية (Principal Components): وللتحقق مع المعايير الاربعة المتبقية فقد تم اجراء طريقة المركبات الرئيسية للتأكد من الصدق البنائي الاستكشافي بالنسبة لأبعاد المتغير الاول. جدول(7) المركبات الرئيسية للمتغير الاول

تشبعات الابعاد			شركة ضمان الودائع
البعد الثالث	البعد الثاني	البعد الاول	
			اولاً - زيادة الثقة بالقطاع المصرفي
		0.506	تحد شركة ضمان الودائع من المخاطر التي قد يتعرض لها المودعون
		0.717	تقلل شركة ضمان الودائع من المخاطر التي لا يمكن تجنبها سواء كانت اقتصادية او سياسية
		0.669	تحد شركة ضمان الودائع من حالات الذعر المصرفي
		0.570	توفر شركة ضمان الودائع عامل الامان لدى المودعين
		0.712	تعمل شركة ضمان الودائع على فرض عقوبات وغرامات في حالة تعرض اموال المودعين للخطر
		0.663	تعمل شركة ضمان الودائع على تعويض اموال المودعين في حالة تعثر المصرف
		0.729	تؤدي شركة ضمان الودائع الى التزام المصارف بقاعدة كفاية رأس المال والالتزام بالتعليمات والحدود المقررة لها
		0.665	ان وجود تشريعات وقوانين تعمل على تنظيم عمل شركة ضمان الودائع توفر عامل الامان للمودعين
			ثانياً- الاستقرار المالي
	0.661		تعزز شركة ضمان الودائع دور السلطات المالية في العراق
	0.640		تعزز شركة ضمان الودائع الدور الرقابي للجهاز المصرفي
	0.635		تخلق شركة ضمان الودائع ميزة تنافسية للمصارف المساهمة في شركة ضمان الودائع
	0.693		تعمل شركة ضمان الودائع على توجيه ايداع الاموال وتجنب ادخارها
	0.681		تعمل شركة ضمان الودائع على اتاحة فرص متكافئة للمصارف الصغيرة امام المصارف الكبيرة التي يشكل عليها النظام عبئاً
	0.734		توفر شركة ضمان الودائع الية لجذب المزيد من ودائع العراقيين المقيمين خارج العراق الذين يحتفظون باموالهم خارج العراق
	0.816		تمنح شركة ضمان الودائع فرصة لجذب المزيد من الودائع المقيمين في العراق (الاجانب) الذين يحتفظون باموالهم خارج العراق
	0.508		تعمل شركة ضمان الودائع على خفض تكلفة جذب المزيد من الودائع
			ثالثاً: الإجراءات المتخذة للحد من التعثر
0.745			تساهم شركة ضمان الودائع في تصميم اساليب وقائية لأحتواء الازمات قبل وقوعها
0.784			تعمل شركة ضمان الودائع على تطبيق اساليب وقائية لأحتواء الازمات قبل حدوثها

0.568			تعزز شركة ضمان الودائع من وسائل الإنذار المبكر التحذيرية التي تنذر بقرب وقوع الازمات المالية
0.672			تحد شركة ضمان الودائع من اتساع وانتقل الأزمة المالية
0.532			تتعامل شركة ضمان الودائع مع كل نوع أزمة حسب طبيعتها
0.553			تحد شركة ضمان الودائع من اثار انتقال الأزمات
0.758			لدى شركة ضمان الودائع صلاحيات واسعة في اقرار الطريقة الواجب بها التصفية عند تعرض احد المصارف الى التعثر
0.693			تقزم شركة ضمان الودائع باخذ جميع الاجراءات القانونية بحق المتسببين بتعثر المصرف
2.223	4.561	8.104	الجذر الكامن
10.276	28.283	43.291	النسبة المئوية للتباين المفسر %
81.85	71.574	43.291	النسبة المئوية التراكمية للتباين %

ومن ملاحظة النتائج في الجدول (7) نلاحظ ان جميع اسئلة الابعاد قيمها اكبر من (0.30) بالتالي فان العوامل التي تصف إليها المتغيرات جميعها مقبولة، كما ان المجموع التراكمي للتباين بلغ (81.85) بالتالي فان جميع العوامل تفسر من التباين الكلي للمتغير الاول ما مقداره (0.8185)، ويمكن القول ان مقاييس الابعاد الثلاثة تتمتع بصدق البناء الاستكشافي من خلال تحقق النقاط الاربعة المشار إليها سابقاً.

المتغير الثاني: سلامة العمل المصرفي والحد من التعثر المالي: بنفس الاسلوب السابق يتم اختبار هذا المقياس على المتغير الثاني الذي يتضمن بعدين (العمليات المصرفية، ادارة المخاطر). اذ يتم استخدام المعايير الخمسة المتعلقة بالتحليل العاملي البنائي الاستكشافي لغرض تحديد الفقرات التي سننطوي تحت هذا المقياس.

1- **وجود علاقات الارتباط بين المتغيرات:** نستخدم ايضا مقياس (KMO) للتحقق من كفاية عينة الدراسة كما يتضح بالجدول التالي:

جدول (8) KMO and Bartlett's Test

KMO and Bartlett's Test		
Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.		0.838
Bartlett's Test of Sphericity	Approx. Chi-Square	1468.095
	df	406
	Sig.	0.000

من خلال الجدول (8) يتضح لنا ان قيمة (KMO) بلغت (0.838) وهي تقترب من (1) الصحيح وهي اكبر من (0.5) وبذلك فهي قيمة كبيرة. اما علاقة الارتباط بين المتغيرات استخدم اختبار بارلت (Bartlett) والذي بلغت قيمته (1468.095) وهي معنوية من خلال قيمة Sig. التي بلغت (0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية للباحث البالغة (0.05) بذلك فان مصفوفة الارتباط ليست مصفوفة وحدة. (اي ان هناك علاقات ارتباط معنوية ما بين فقرات الاستبانة).

1. **طريقة المركبات الرئيسية (Principal Components):** وللتحقق مع المعايير الاربعة المتبقية فقد تم اجراء طريقة المركبات الرئيسية للتأكد من الصدق البنائي الاستكشافي.

جدول (9) المركبات الرئيسية للمتغير الثاني

تشبيحات الأبعاد		سلامة العمل المصرفي والحد من التعثر المالي
البعد الثاني	البعد الأول	
أولاً: العمليات المصرفية		
	0.704	تعزز شركة ضمان الودائع عدم حدوث اخطاء جوهرية من خلال متابعة مؤشرات مالية ومصرفية
	0.718	تعمل شركة ضمان الودائع على استقرار اسعار اسهم البنوك في سوق الاوراق المالية
	0.677	تؤدي السياسات الرقابية لشركة ضمان الودائع الى دقة عالية في المعاملات المصرفية
	0.805	وجود شركة ضمان الودائع تعمل على اتباع سياسة توسعية لغرض الاستثمار
	0.660	تعمل المصارف على استحداث انواع جديدة من الودائع لمواكبة الموقف التنافسي الذي انتجته شركة ضمان الودائع
	0.679	تساهم اجراءات الرقابية لشركة ضمان الودائع الى خفض كلفة التمويل
	0.681	تعمل شركة ضمان الودائع على تحسين سمعة المصارف
	0.794	تؤدي شركة ضمان الودائع الى زيادة صلاحيات الممنوحة لمسؤولي المصرف
	0.763	تعمل شركة ضمان الودائع على زيادة سقف الامتثال لمسؤولي المصرف
	0.675	تعزز شركة ضمان الودائع على التعامل في التمويل الطويل الاجل
	0.674	تقر شركة ضمان الودائع نوعية وحجم الامتثال الممنوح من قبل المصارف
	0.661	تؤدي شركة ضمان الودائع على اتباع سياسة انتمائية غير مشددة
	0.657	تؤدي شركة ضمان الودائع الى خفض اسعار الفائدة الممنوحة من قبل المصرف
ثانياً: ادارة المخاطر		
0.523		تعمل شركة ضمان الودائع على زيادة المخاطر الاخلاقية من خلال زيادة الاستثمارات في المجالات الاكثر مخاطرة مثل (السياحية)
0.625		تعمل شركة ضمان الودائع على كسر قاعدة العائد والمخاطرة
0.753		تخفض شركة ضمان الودائع من مخاطر الاقراض
0.653		تخفض شركة ضمان الودائع من مخاطر التمويل
0.611		تعمل شركة ضمان الودائع على زيادة خطر التنافسي بين المصارف
0.724		تقلل شركة ضمان الودائع من مخاطر سحب المودعين اموالهم عند حدوث الازمات
3.688	15.135	الجذر الكامن
20.968	46.061	النسبة المئوية للتباين المفسر %
67.029	46.061	النسبة المئوية التراكمية للتباين %

ومن ملاحظة النتائج الجدول (9) نلاحظ ان جميع اسئلة الأبعاد قيمها أكبر من (0.30) بالتالي فان العوامل التي تصف إليها المتغيرات جميعها مقبولة، كما المجموع التراكمي للتباين بلغ (74.341) بالتالي فان جميع العوامل تفسر من التباين الكلي للمتغير الأول ما مقداره (0.74341)، يمكن القول ان مقاييس الأبعاد الثلاثة تتمتع بصدق البناء الاستكشافي من خلال تحقق النقاط الأربعة المشار إليها سابقاً.

2. ثبات اداة القياس البحث: يشير الثبات الى اتساق مقياس الدراسة وثبات النتائج الممكن الحصول عليها من المقياس عبر فترات زمنية مختلفة، والثبات البنائي لأداة القياس (ConstructReliability) يتم التحقق منه من خلال استخدام اختبار الفا كرونباخ، وقد تم حساب معامل الثبات باستخدام معامل ارتباط الفا كرونباخ للمتغيرات الرئيسة وابعادها، كما في الجدول (10):

جدول (10) ثبات واتساق مقياس الدراسة (المتغيرات الرئيسة وابعادها) باستخدام اختبار الفا كرونباخ

المتغير	معامل الفا كرونباخ للمتغير	الابعاد	معامل الفا كرونباخ للبعد
شركة ضمان الودائع	0.911	زيادة الثقة بالقطاع المصرفي	0.929
		الأستقرار المالي	0.923
		الأجراءات المتخذة للحد من التعثر	0.922
سلامة العمل المصرفي والحد من التعثر المالي	0.911	العمليات المصرفية	0.918
		ادارة المخاطر	0.923

وكما يتضح من خلال الجدول (10) ان قيم معامل الفاكرونباخ قد تراوحت ما بين (0.911-0.929) وهي نسبة عالية احصائياً ومقبولة بشكل كبير في البحوث المعتمدة على استمارات الاستبيان للعيينة المبحوثة لان جميع قيمها اكبر من (0.75) وهذا يدل على ان اداة المقياس تتصف بالاتساق الداخلي والنتائج لجميع المتغيرات والابعاد التي تكون قيمها اكبر من 0.75.

ج. الوصف الاحصائي لاستمارة الاستبيان: لغرض ايجاد التحليل الاحصائي لطبيعة اجابات المبحوثين والتوصل الى تحليل المتغيرات الرئيسة وابعادها من وجهة نظر العينة المبحوثة تم الاستعانة بعدد من الاساليب الاحصائية وكما مبين ادناه:

أولاً: المتغير الاول (شركة ضمان الودائع): تضمن هذا المتغير على ثلاثة ابعاد كما اشرفنا سابقا هي (زيادة الثقة بالقطاع المصرفي، الاستقرار المالي، الإجراءات المتخذة للحد من التعثر)، وللوقوف على الوصف الاحصائية لإجابات العينة المبحوثة تم استعمال عدد من المقاييس الإحصائية.

جدول (11) الوصف الاحصائي لا إجابات عينة الدراسة عن فقرات المتغير الرئيس الاول

شركة ضمان الودائع										
معامل الاختلاف	الاهمية النسبية الموزونة %	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	n	اتفق تماماً	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماماً	زيادة الثقة بالقطاع المصرفي
17.8	82.4	0.7317	4.1222	90	26	52	10	1	1	تحد شركة ضمان الودائع من المخاطر التي قد يتعرض لها المودعون
19.8	77.3	0.7673	3.8667	90	16	51	18	5	0	تقلل شركة ضمان الودائع من المخاطر التي لا يمكن تجنبها سواء كانت اقتصادية او سياسية
19.2	80.2	0.7716	4.0111	90	21	54	11	3	1	تحد شركة ضمان الودائع من حالات الذعر المصرفي
18.5	82.4	0.7618	4.1222	90	30	43	15	2	0	توفر شركة ضمان الودائع عامل الامان لدى المودعين
28.6	70.4	1.0081	3.5222	90	14	37	23	14	2	تعمل شركة ضمان الودائع على فرض عقوبات وغرامات في حالة تعرض اموال المودعين للخطر
21.3	79.6	0.8477	3.9778	90	25	43	18	3	1	تعمل شركة ضمان الودائع على تعويض اموال المودعين في حالة تعثر المصرف
19.1	80.0	0.7644	4.0000	90	23	47	17	3	0	تؤدي شركة ضمان الودائع الى التزام المصارف بقاعدة كفاية رأس المال والالتزام بالتعليمات والحدود المقررة لها
13.7	86.0	0.5892	4.3000	90	32	54	3	1	0	ان وجود تشريعات وقوانين تعمل على تنظيم عمل شركة ضمان الودائع توفر عامل الامان للمودعين
13.7	79.8	0.5454	3.9903							الاجمالي
معامل الاختلاف	النسبة المئوية الموزونة %	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	n	اتفق تماماً	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماماً	الاستقرار المالي
17.3	80.9	0.7017	4.0444	90	22	52	14	2	0	تعزز شركة ضمان الودائع دور السلطات المالية في العراق
20.0	77.6	0.7764	3.8778	90	17	50	18	5	0	تعزز شركة ضمان الودائع الدور الرقابي للجهات المصرفية
16.4	81.3	0.6670	4.0667	90	21	56	11	2	0	تخلق شركة ضمان الودائع ميزة تنافسية للمصارف المساهمة في شركة ضمان الودائع
19.7	78.7	0.7760	3.9333	90	21	45	21	3	0	تعمل شركة ضمان الودائع على توجيه ايداع الاموال وتجنب ادخارها

20.6	76.0	0.7818	3.8000	90	13	53	17	7	0	تعمل شركة ضمان الودائع على اتاحة فرص متكافئة للمصارف الصغيرة امام المصارف الكبيرة التي يشكل عليها النظام عبئاً
24.5	72.2	0.8830	3.6111	89	13	38	29	8	1	توفر شركة ضمان الودائع الية لجذب المزيد من ودائع العراقيين المقيمين خارج العراق الذين يحتفظون باموالهم خارج العراق
23.1	72.0	0.8319	3.6000	90	11	41	29	9	0	تمنح شركة ضمان الودائع فرصة لجذب المزيد من الودائع المقيمين في العراق (الاجانب) الذين يحتفظون باموالهم خارج العراق
20.0	74.0	0.7412	3.7000	90	9	51	24	6	0	تعمل شركة ضمان الودائع على خفض تكلفة جذب المزيد من الودائع
12.6	76.6	0.4841	3.8292							الاجمالي
معامل الاختلاف	النسبة المئوية الموزونة %	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	n	اتفق تماماً	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماماً	الاجراءات المتخذة للحد من التعثر
18.0	80.0	0.7189	4.0000	90	21	50	17	2	0	تساهم شركة ضمان الودائع في تصميم اساليب وقائية لأحتواء الازمات قبل وقوعها
19.1	78.9	0.7549	3.9444	90	20	48	19	3	0	تعمل شركة ضمان الودائع على تطبيق اساليب وقائية لأحتواء الازمات قبل حدوثها
20.8	76.2	0.7917	3.8111	90	17	43	26	4	0	تعزز شركة ضمان الودائع من وسائل الادذار المبكر التحذيرية التي تنذر بوقوع الازمات المالية
21.1	78.0	0.8218	3.9000	90	21	44	20	5	0	تحد شركة ضمان الودائع من اتساع وانتقال الأزمة المالية
18.8	76.2	0.7173	3.8111	90	13	50	24	3	0	تتعامل شركة ضمان الودائع مع كل نوع ازمة حسب طبيعتها
22.3	75.1	0.8388	3.7556	90	16	43	24	7	0	تحد شركة ضمان الودائع من آثار انتقال الازمات
26.0	72.4	0.9431	3.6222	90	13	43	24	7	3	لدى شركة ضمان الودائع صلاحيات واسعة في اقرار الطريقة الواجب بها التصفية عند تعرض احد المصارف الى التعثر
25.6	72.0	0.92165	3.6000	90	15	35	30	9	1	تتقدم شركة ضمان الودائع باخذ جميع الاجراءات القانونية بحق المتسببين بتعثر المصرف
15.6	76.1	0.5922	3.8056							الاجمالي
11.76	77.5	0.4558	3.8750							اجمالي المتغير الاول

يتضح من الجدول (11) ان المتغير الاول (شركة ضمان الودائع) تضمن ثلاث ابعاد، وكانت النتائج المقاييس الاحصائية كالآتي:

بالنسبة للبعد الاول (زيادة الثقة بالقطاع المصرفي) فقد اشتمل على ثمانية اسئلة، وقد بلغ الوسط الحسابي الموزون زيادة الثقة بالقطاع المصرفي (3.9903) وبانحراف معياري بلغ (0.5454) ولما كان الوسط الافتراضي للمقياس (3) على مساحة المقياس فان ذلك يشير الى ان العينة المبحوثة متفقة نحو زيادة الثقة بالقطاع المصرفي وبالالاتجاه الايجابي وقد بلغت الاهمية النسبية (79.8%) وهي نسبة جيدة من حيث الاهمية.

اما بالنسبة للبعد الثاني (الاستقرار المالي) فقد اشتمل على ثمانية اسئلة ايضاً وقد بلغ الوسط الحسابي الموزون (3.8292) وهو اعلى من الوسط الفرضي البالغ مقداره (3) على مساحة المقياس وبانحراف

معياري بلغ (0.4841)، وذلك يشير الى ان العينة المبحوثة متفقة فيما يخص هذا البعد وبالاتجاه الايجابي، وقد بلغت الاهمية النسبية (76.6%) وهي نسبة جيدة من حيث الاهمية. فيما يتعلق البعد الثالث (الإجراءات المتخذة للحد من التعثر) فقد اشتمل على ثمانية اسئلة وقد بلغ الوسط الحسابي الموزون (3.8056) وهي اعلى من الوسط الفرضي البالغ (3) على مستوى مساحة المقياس الخماسي وبانحراف معياري بلغ (0.5922) فان ذلك يشير الى ان العينة المبحوثة متفقة فيما يخص هذا البعد وقد بلغت الاهمية النسبية (76.1%) وهي نسبة جيدة من حيث الاهمية. اما بالنسبة للمتغير الرئيس الاول (شركة ضمان الودائع) بلغ الوسط الحسابي الموزون (3.8750) بانحراف معياري بلغ (0.4558) ولما كان الوسط الافتراضي للمقياس (3) على مساحة المقياس الخماسي فان ذلك يشير الى ان العينة المبحوثة متفقة نحو اثر شركة ضمان الودائع في تحسين الاداء المصرفي (تقليل التعثر المالي) وبالاتجاه الايجابي وقد بلغت الاهمية النسبية (77.5%) وهي نسبة جيدة من حيث الأهمية.

ثانياً: المتغير الرئيس الثاني سلامة العمل المصرفي والحد من التعثر المالي:

المتغير الثاني (سلامة العمل المصرفي والحد من التعثر المالي) فقد اشتمل على بعدين (العمليات المصرفية، ادارة المخاطر). وللوقوف على الوصف الاحصائية لإجابات العينة المبحوثة تم استعمال عدداً من المقاييس الإحصائية.

جدول(12) الوصف الاحصائي لا إجابات عينة الدراسة عن فقرات المتغير الرئيس الثاني

سلامة العمل المصرفي والحد من التعثر المالي										
معامل الاختلاف	النسبة المئوية الموزونة %	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	n	اتفق تماماً	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماماً	العمليات المصرفية
18.2	78.2	0.7133	3.9111	90	18	47	24	1	0	تعزز شركة ضمان الودائع عدم حدوث اخطاء جوهرية من خلال متابعة مؤشرات مالية ومصرفية
23.5	72.7	0.8539	3.6333	90	13	39	31	6	1	تعمل شركة ضمان الودائع على استقرار اسعار اسهم البنوك في سوق الاوراق المالية
20.0	76.7	0.7680	3.8333	90	17	44	26	3	0	تؤدي السياسات الرقابية لشركة ضمان الودائع الي دقة عالية في المعاملات المصرفية
21.1	77.1	0.8150	3.8556	90	20	41	25	4	0	وجود شركة ضمان الودائع تعمل على اتباع سياسة توسعية لغرض الاستثمار
18.5	79.1	0.7330	3.9556	90	20	48	20	2	0	تعمل المصارف على استحداث انواع جديدة من الودائع لمواكبة الموقف التنافسي الذي انتجته شركة ضمان الودائع
21.5	73.6	0.7908	3.6778	90	12	43	29	6	0	تساهم اجراءات الرقابية لشركة ضمان الودائع الي خفض كلفة التمويل
17.3	80.9	0.7017	4.0444	90	22	52	14	2	0	تعمل شركة ضمان الودائع على تحسين سمعة المصارف
24.7	70.0	0.8644	3.5000	90	11	33	37	8	1	تؤدي شركة ضمان الودائع الي زيادة صلاحيات الممنوحة لمسؤولي المصرف
26.5	70.9	0.9381	3.5444	90	13	36	30	9	2	تعمل شركة ضمان الودائع على زيادة سقفوف الأتمان لمسؤولي المصرف
21.1	76.2	0.8058	3.8111	90	14	52	18	5	1	تعزز شركة ضمان الودائع على التعامل في التمويل الطويل الاجل
24.6	72.0	0.8843	3.6000	90	15	33	33	9	0	تقر شركة ضمان الودائع نوعية وحجم الأتمان الممنوح من قبل المصارف
29.8	68.2	1.0155	3.4111	90	14	28	31	15	2	تؤدي شركة ضمان الودائع على اتباع سياسة اتمانية غير مشددة

27.5	65.3	0.8969	3.2667	90	8	26	39	16	1	تؤدي شركة ضمان الودائع الى خفض اسعار الفائدة الممنوحة من قبل المصرف
15.2	73.9	0.5613	3.6957							الاجمالي
معامل الاختلاف	النسبة الموزونة %	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	n	اتفق تماما	اتفق	محايد	لااتفق	لااتفق تماماً	ادارة المخاطر
23.8	66.7	0.7932	3.3333	90	2	40	36	10	2	تعمل شركة ضمان الودائع على زيادة المخاطر الاخلاقية من خلال زيادة الاستثمارات في المجالات الاكثر مخاطرة مثل (السياحية)
24.1	67.6	0.8153	3.3778	90	4	39	36	9	2	تعمل شركة ضمان الودائع على كسر قاعدة العائد والمخاطرة
21.7	73.8	0.8023	3.6889	90	11	48	23	8	0	تخفض شركة ضمان الودائع من مخاطر الاقراض
20.5	74.4	0.7648	3.7222	90	9	54	21	5	1	تخفض شركة ضمان الودائع من مخاطر التمويل
24.5	73.3	0.8994	3.6667	90	17	34	32	6	1	تعمل شركة ضمان الودائع على زيادة خطر التنافسي بين المصارف
22.9	75.8	0.8676	3.7889	90	18	42	24	5	1	تقلل شركة ضمان الودائع من مخاطر سحب المودعين اموالهم عند حدوث الازمات
16.3	71.9	0.5859	3.5963							الاجمالي

يتضح في الجدول (12) فيما يخص البعد الاول (العمليات المصرفية) الذي اشتمل على ثلاثة عشر سؤال ان الوسط الحسابي الموزون (3.6957) وهو اعلى من الوسط الفرضي البالغ مقداره (3) على مستوى المقياس الخماسي وبانحراف معياري بلغ (0.5613) فان ذلك يشير الى ان العينة المبحوثة متفقة باتجاه الايجاب فيما يخص هذا البعد وقد بلغت الاهمية النسبية (73.9%) وهي نسبة جيدة من حيث الأهمية. اما فيما يخص البعد الثاني (ادارة المخاطر) فقد اشتمل على ستة اسئلة وقد بلغ الوسط الحسابي الموزون (3.5963) وهو اعلى من الوسط الفرضي البالغ مقداره (3) على مستوى المقياس الخماسي وبانحراف معياري بلغ (0.5859) فان ذلك يشير الى ان العينة المبحوثة متفقة فيما يخص هذا البعد وقد بلغت الاهمية النسبية (71.9%) وهي نسبة جيدة من حيث الاهمية. اما بالنسبة للمتغير الرئيس الثاني (سلامة العمل المصرفي والحد من التعثر المالي) بلغ الوسط الحسابي الموزون (3.7755) بانحراف معياري بلغ (0.4613) ولما كان الوسط الافتراضي للمقياس (3) على مساحة المقياس فان ذلك يشير الى ان العينة المبحوثة متفقة نحو الاتجاه الايجابي وقد بلغت الاهمية النسبية (75.51%) وهي نسبة جيدة من حيث الاهمية. ولمعرفة اي من الابعاد كان لها الاهمية الاكبر واكل اختلافاً من قبل العينة المبحوثة يتضح من الجدول (13) ترتيب تلك الابعاد حسب مؤشر معامل الاختلاف.

جدول (13) الترتيب حسب معامل الاختلاف

الترتيب حسب معامل الاختلاف	معامل الاختلاف	الابعاد	الترتيب حسب معامل الاختلاف	معامل الاختلاف	المتغيرات
الثاني	13.7	زيادة الثقة بالقطاع المصرفي	الاول	11.76	شركة ضمان الودائع
الاول	12.6	الاستقرار المالي			
الثالث	15.6	الاجراءات المتخذة للحد من التعثر			
الاول	15.2	العمليات المصرفية	الثاني	12.2	سلامة العمل المصرفي والحد من التعثر المالي
الثاني	16.3	ادارة المخاطر			

د. اختبار فرضيات الارتباط الخاصة بالدراسة

الفرضية الرئيسية الأولى: ((توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية شركة ضمان الودائع) وسلامة العمل المصرفي والحد من التعثر المالي))، وتنبثق منها عدة فرضيات فرعية وهي:

1- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين بعد زيادة الثقة بالقطاع المصرفي وسلامة العمل المصرفي والحد من التعثر المالي بأبعاده (العمليات المصرفية، ادارة المخاطر) سجل معامل ارتباط كندال ارتباطاً معنوياً موجباً بين بعد (زيادة الثقة بالقطاع المصرفي) مع الابعاد (العمليات المصرفية، ادارة المخاطر المصرفية) اذ بلغ ما مقداره (0.398، 0.347) على التوالي وكما يتضح في الجدول ادناه، وهو ارتباط معنوي عند مستوى معنوية (0.01) اذا كانت قيمة P-value (مستوى الدلالة) اقل من مستوى المعنوية بذاك يوجد علاقة ارتباط معنوية.

وقد حقق بعد (زيادة الثقة بالقطاع المصرفي) ارتباطاً معنوياً مع المتغير الرئيس الثاني (سلامة العمل المصرفي والحد من التعثر المالي) اذ بلغ معامل ارتباط كندال (0.434) وهو ارتباط معنوي موجب عند مستوى معنوية (0.01) اذا كان قيمة P-value (مستوى الدلالة) اقل من مستوى المعنوية ومعنى ذلك وجود علاقة ارتباط معنوية.

جدول (14) قيم معامل ارتباط كندال بين بعد زيادة الثقة بالقطاع المصرفي وسلامة العمل المصرفي والحد من التعثر المالي بأبعاده (العمليات المصرفية، ادارة المخاطر)

زيادة الثقة بالقطاع المصرفي	العمليات المصرفية	ادارة المخاطر	سلامة العمل المصرفي والحد من التعثر المالي
**0.398	**0.347	**0.434	
قيمة P-valu	0.000	0.000	0.000
مستوى الدلالة عند مستوى معنوية 0.01	معنوي	معنوي	معنوي

** تشير عند مستوى المعنوية 0.01.

2- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية للاستقرار المالي سلامة العمل المصرفي والحد من التعثر المالي بأبعاده (العمليات المصرفية، ادارة المخاطر المصرفية): بلغ معامل ارتباط كندال ارتباطاً معنوياً موجباً تام بين بعد (الاستقرار المالي) مع ابعاد (العمليات المصرفية، ادارة المخاطر) اذ بلغ ما مقداره (0.375، 0.316) على التوالي وكما يتضح في الجدول ادناه، وهو ارتباطاً معنوياً عند مستوى معنوية (0.01) اذا كان قيمة P-value (مستوى الدلالة) اقل من مستوى المعنوية بذاك يوجد علاقة ارتباط معنوية. وقد حقق بعد (الاستقرار المالي) ارتباطاً معنوياً مع المتغير الرئيس الثاني (سلامة العمل المصرفي والحد من التعثر المالي) اذ بلغ معامل ارتباط كندال (0.419) وهو ارتباطاً معنوياً موجباً عند مستوى معنوية (0.01) اذا كان قيمة P-value (مستوى الدلالة) اقل من مستوى المعنوية بذاك يوجد علاقة ارتباط معنوية.

جدول (15) قيم معامل ارتباط كندال بين بعد الاستقرار المالي وسلامة العمل المصرفي والحد من التعثر مالي بأبعاده (العمليات المصرفية، ادارة المخاطر المصرفية)

الاستقرار المالي	العمليات المصرفية	ادارة المخاطر المصرفية	سلامة العمل المصرفي والحد من التعثر المالي
**0.375	**0.316	**0.419	
قيمة P-valu	0.000	0.000	0.000
مستوى الدلالة عند مستوى معنوية 0.01	معنوي	معنوي	معنوي

** تشير عند مستوى المعنوية 0.01.

3- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الإجراءات المتخذة للحد من التعثر مع سلامة العمل المصرفي والحد من التعثر المالي بأبعاده (العمليات المصرفية، ادارة المخاطر): سجل معامل ارتباط كندال ارتباطاً معنوياً موجباً تماماً بين بعد (الإجراءات المتخذة للحد من التعثر) مع ابعاد (العمليات المصرفية، ادارة المخاطر) اذ بلغ ما مقداره (0.494، 0.362) على التوالي وكما يتضح في الجدول ادناه، وهو ارتباطاً معنوياً عند مستوى معنوية (0.01) اذا كان قيمة P-value (مستوى الدلالة) اقل من مستوى المعنوية بذلك يوجد علاقة ارتباط معنوية.

وقد حقق بعد (الإجراءات المتخذة للحد من التعثر) ارتباطاً معنوياً مع المتغير الرئيس الثاني (سلامة العمل المصرفي والحد من التعثر المالي) اذ بلغ معامل ارتباط كندال (0.483) وهو ارتباطاً معنوياً موجباً عند مستوى معنوية (0.01) اذا كان قيمة P-value (مستوى الدلالة) اقل من مستوى المعنوية بذلك يوجد علاقة ارتباط معنوية.

جدول (16) قيم معامل ارتباط كندال بين بعد الإجراءات المتخذة للحد من التعثر وسلامة العمل المصرفي والحد من التعثر المالي بأبعاده (العمليات المصرفية، ادارة المخاطر)

الإجراءات المتخذة للحد من التعثر	العمليات المصرفية	ادارة المخاطر	سلامة العمل المصرفي والحد من التعثر المالي
**0.494	**0.362	**0.483	
0.000	0.000	0.000	P-value
معنوي	معنوي	معنوي	مستوى الدلالة عند مستوى معنوية 0.01

** تشير عند مستوى المعنوية 0.01.

اما فيما يخص معامل الارتباط بين متغيري الدراسة (شركة ضمان الودائع) سلامة العمل المصرفي والحد من التعثر المالي بأبعاده (العمليات المصرفية، ادارة المخاطر): فقد بلغ معامل ارتباط كندال ما مقداره (0.505، 0.412) وهو ارتباط معنوي موجب عند مستوى معنوية (0.01) اذا كان قيمة P-value (مستوى الدلالة) اقل من مستوى المعنوية بذلك يوجد علاقة ارتباط معنوية.

وقد حقق المتغير الاول (شركة ضمان الودائع) ارتباطاً معنوياً مع المتغير الرئيس الثاني (سلامة العمل المصرفي والحد من التعثر المالي) اذ بلغ معامل ارتباط كندال (0.528) وهو ارتباط معنوي موجب عند مستوى معنوية (0.01) اذا كان قيمة P-value (مستوى الدلالة) اقل من مستوى المعنوية بذلك يوجد علاقة ارتباط معنوية.

جدول (17) قيم معامل ارتباط كندال بين متغيري الدراسة (شركة ضمان الودائع) و(سلامة العمل المصرفي والحد من التعثر المالي)

(شركة ضمان الودائع)	العمليات المصرفية	ادارة المخاطر	سلامة العمل المصرفي والحد من التعثر المالي
**0.505	**0.412	**0.528	
0.000	0.000	0.000	P-value
معنوي	معنوي	معنوي	مستوى الدلالة عند مستوى معنوية 0.01

** تشير عند مستوى المعنوية 0.01.

الفرضية الرئيسية الثانية: ((تؤثر شركة ضمان الودائع) على سلامة العمل المصرفي والحد من التعثر المالي)) بأبعاده (العمليات المصرفية، ادارة المخاطر): وتنبتق منها الفرضيات الثانوية الاتية:

1- تؤثر زيادة الثقة بالقطاع المصرفي معنوياً على سلامة العمل المصرفي والحد من التعثر المالي بأبعاده (العمليات المصرفية، ادارة المخاطر): يلاحظ ان زيادة الثقة بالقطاع المصرفي حقق تأثيراً معنوياً تاماً مع جميع الابعاد (العمليات المصرفية، ادارة المخاطر)، اذ كانت قيمة (F) المحسوبة (26.955، 22.135) على التوالي اكبر من القيمة الجدولية عند مستوى دلالة (0.05، 0.01) وتحت

درجة حرية (1، 89) وفسر (R^2) ما نسبته (23%، 20%) على التوالي من مقدار المساهمات الحاصلة في ((العمليات المصرفية، ادارة المخاطر). كما ان قيمة (β) بلغت (0.482، 0.498) على التوالي وتشير الى ان التغير الذي يحصل لزيادة الثقة بالقطاع المصرفي بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة في ((العمليات المصرفية، ادارة المخاطر) بمقدار (0.482، 0.498) على التوالي.

اما تأثير زيادة الثقة بالقطاع المصرفي على المتغير سلامة العمل المصرفي والحد من التعثر المالي اذ سجلت النتائج وجود علاقة تأثير معنوية اذ كانت قيمة (F) المحسوبة (40.241) وهي اكبر من القيمة الجدولية عند مستوى دلالة (0.05، 0.01) وتحت درجة حرية (1، 89) وفسر (R^2) ما نسبته (31%) من مقدار المساهمات الحاصلة في تحقيق سلامة العمل المصرفي والحد من التعثر المالي، كما ان قيمة (β) بلغت (0.481) وتشير الى ان التغير الذي يحصل لزيادة الثقة بالقطاع المصرفي بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة تحقيق سلامة العمل المصرفي والحد من التعثر المالي بمقدار (0.481).

جدول (18) نتائج تأثير زيادة الثقة بالقطاع المصرفي على سلامة العمل المصرفي والحد من التعثر المالي بأبعاده (العمليات المصرفية، ادارة المخاطر). باستخدام النموذج الخطي اللوغارتمي الرتي

المتغير المستقل	المتغير المعتمد	قيمة الثابت a	قيمة معامل بيتا β	قيمة معامل R^2	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة (0.05)
زيادة الثقة بالقطاع المصرفي	العمليات المصرفية	1.707	0.498	%23	26.955	معنوي
	ادارة المخاطر المصرفية	1.675	0.482	%20	22.135	معنوي
	سلامة العمل المصرفي والحد من التعثر المالي	1.854	0.481	%31	40.241	معنوي

- قيمة F الجدولية تحت مستوى دلالة (0.05) ودرجة الحرية (1، 89) = 4.00

- قيمة F الجدولية تحت مستوى دلالة (0.01) ودرجة الحرية (1، 89) = 6.63

2- يؤثر الاستقرار المالي معنويا على سلامة العمل المصرفي والحد من التعثر المالي بأبعاده (العمليات المصرفية، ادارة المخاطر): يلاحظ ان الاستقرار المالي حقق تأثيرا معنويا تاما مع جميع الابعاد (العمليات المصرفية، ادارة المخاطر)، اذ كانت قيمة (F) المحسوبة (29.618، 42.324) على التوالي أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى دلالة (0.05، 0.01) وتحت درجة حرية (1، 89) وفسر (R^2) ما نسبته (33%، 25%) على التوالي من مقدار المساهمات الحاصلة في ((العمليات المصرفية، ادارة المخاطر). كما ان قيمة (β) بلغت (0.607، 0.661) على التوالي وتشير الى ان التغير الذي يحصل للاستقرار المالي بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة في ((العمليات المصرفية، ادارة المخاطر) بمقدار (0.607، 0.661) على التوالي.

اما تأثير الاستقرار المالي على المتغير سلامة العمل المصرفي والحد من التعثر المالي اذ سجلت النتائج وجود علاقة تأثير معنوية اذ كانت قيمة (F) المحسوبة (55.564) وهي اكبر من القيمة الجدولية عند مستوى دلالة (0.05، 0.01) وتحت درجة حرية (1، 89) وفسر (R^2) ما نسبته (39%) من مقدار المساهمات الحاصلة في تحقيق سلامة العمل المصرفي والحد من التعثر المالي، كما ان قيمة (β) بلغت (0.602) وتشير الى ان التغير الذي يحصل للاستقرار المالي بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة تحقيق سلامة العمل المصرفي والحد من التعثر المالي بمقدار (0.602).

جدول (19) نتائج تأثير الاستقرار المالي على سلامة العمل المصرفي والحد من التعثر المالي بأبعاده (العمليات المصرفية، ادارة المخاطر). باستخدام النموذج الخطي اللوغارتمي الرتبتي

مستوى الدلالة (0.05)	قيمة F المحسوبة	قيمة معامل R ²	قيمة معامل بيتا β	قيمة الثابت a	المتغير المعتمد	المتغير المستقل
معنوي	42.324	%33	0.661	1.165	العمليات المصرفية	الاستقرار المالي
معنوي	29.618	%25	0.607	1.271	ادارة المخاطر المصرفية	
معنوي	55.564	%39	0.602	1.469	سلامة العمل المصرفي والحد من التعثر المالي	

- قيمة F الجدولية تحت مستوى دلالة (0.05) ودرجة الحرية (89، 1) = 4.00

- قيمة F الجدولية تحت مستوى دلالة (0.01) ودرجة الحرية (89، 1) = 6.63

3- تؤثر الإجراءات المتخذة للحد من التعثر معنويًا على سلامة العمل المصرفي والحد من التعثر المالي بأبعاده (العمليات المصرفية، ادارة المخاطر): يلاحظ ان الإجراءات المتخذة للحد من التعثر حقق تأثيرًا معنويًا تامًا مع جميع الابعاد (العمليات المصرفية، ادارة المخاطر)، اذ كانت قيمة (F) المحسوبة (73.379، 38.635) على التوالي اكبر من القيمة الجدولية عند مستوى دلالة (0.05، 0.01) وتحت درجة حرية (1، 89) وفسر (R²) ما نسبته (46%، 31%) على التوالي من مقدار المساهمات الحاصلة في (العمليات المصرفية، ادارة المخاطر). كما ان قيمة (β) بلغت (0.639، 0.546) على التوالي وتشير الى ان التغير الذي يحصل للإجراءات المتخذة للحد من التعثر بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة في (العمليات المصرفية، ادارة المخاطر) بمقدار ((0.546، 0.639)) على التوالي.

اما تأثير الإجراءات المتخذة للحد من التعثر على المتغير سلامة العمل المصرفي والحد من التعثر المالي اذ سجلت النتائج وجود علاقة تأثير معنوية اذ كانت قيمة (F) المحسوبة (69.623) وهي اكبر من القيمة الجدولية عند مستوى دلالة (0.05، 0.01) وتحت درجة حرية (1، 89) وفسر (R²) ما نسبته (44%) من مقدار المساهمات الحاصلة في تحقيق سلامة العمل المصرفي والحد من التعثر المالي، كما ان قيمة (β) بلغت (0.526) وتشير الى ان التغير الذي يحصل للإجراءات المتخذة للحد من التعثر بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة تحقيق سلامة العمل المصرفي والحد من التعثر المالي بمقدار (0.526).

جدول (20) نتائج تأثير الإجراءات المتخذة للحد من التعثر على سلامة العمل المصرفي والحد من التعثر المالي بأبعاده (العمليات المصرفية، ادارة المخاطر). باستخدام النموذج الخطي اللوغارتمي الرتبتي

مستوى الدلالة (0.05)	قيمة F المحسوبة	قيمة معامل R ²	قيمة معامل بيتا β	قيمة الثابت a	المتغير المعتمد	المتغير المستقل
معنوي	73.379	%46	0.639	1.264	العمليات المصرفية	الأجراءات المتخذة للحد من التعثر
معنوي	38.635	%31	0.546	1.517	ادارة المخاطر	
معنوي	69.623	%44	0.526	1.774	سلامة العمل المصرفي والحد من التعثر المالي	

- قيمة F الجدولية تحت مستوى دلالة (0.05) ودرجة الحرية (89، 1) = 4.00

- قيمة F الجدولية تحت مستوى دلالة (0.01) ودرجة الحرية (89، 1) = 6.63

اما فيما يخص تحليل علاقة تأثير المتغير التوضيحي (المستقل) (شركة ضمان الودائع) على المتغير المعتمد (سلامة العمل المصرفي والحد من التعثر المالي) فكانت النتائج كما مبين بالجدول ادناه:

جدول (21) نتائج تأثير شركة ضمان الودائع على سلامة العمل المصرفي والحد من التعثر المالي بابعاده (العمليات المصرفية، ادارة المخاطر). باستخدام النموذج الخطي اللوغارتمي الرتبتي

مستوى الدلالة (0.05)	قيمة F المحسوبة	قيمة معامل R2	قيمة معامل بيتا β	قيمة الثابت a	المتغير المعتمد	المتغير المستقل
معنوي	78.626	%47	0.845	0.418	العمليات المصرفية	(شركة ضمان الودائع)
معنوي	48.400	%36	0.766	0.629	ادارة المخاطر	
معنوي	101.290	%54	0.752	0.861	سلامة العمل المصرفي والحد من التعثر المالي	

- قيمة F الجدولية تحت مستوى دلالة (0.05) ودرجة الحرية (89، 1) = 4.00

- قيمة F الجدولية تحت مستوى دلالة (0.01) ودرجة الحرية (89، 1) = 6.63

ويلاحظ ان شركة ضمان الودائع حقق تأثيراً معنوياً تاماً مع كلفة الابعاد (العمليات المصرفية، ادارة المخاطر)، اذ كانت قيمة (F) المحسوبة (78.626، 48.400)، على التوالي أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى دلالة (0.05، 0.01) وتحت درجة حرية (1، 89) وفسر (R^2) ما نسبته (%47، %36) على التوالي من مقدار المساهمات الحاصلة في (العمليات المصرفية، ادارة المخاطر).. كما ان قيمة (β) بلغت (0.845، 0.766) على التوالي وتشير الى ان التغير الذي يحصل لشركة ضمان الودائع بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة في (العمليات المصرفية، ادارة المخاطر). بمقدار (0.845، 0.766) على التوالي. وكما يتضح من الجدول (21) اذ سجلت النتائج وجود علاقة تأثير معنوية لمتغير لشركة ضمان الودائع مع سلامة العمل المصرفي والحد من التعثر المالي اذ كانت قيمة (F) المحسوبة (101.290) وهي أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى دلالة (0.05، 0.01) وتحت درجة حرية (1، 89) وفسر (R^2) ما نسبته (%54) من مقدار المساهمات الحاصلة في شركة ضمان الودائع على سلامة العمل المصرفي والحد من التعثر المالي، كما ان قيمة (β) بلغت (0.752) وتشير الى ان التغير الذي يحصل لمتغير لشركة ضمان الودائع بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة سلامة العمل المصرفي والحد من التعثر المالي بمقدار (0.752)، ان الدور الأساسي للأنظمة ضمان الودائع المصرفية المتمثل في ثقة جمهور المودعين في الجهاز وقدرته وعلى حماية ودائعهم، هو الأساس المتين في وجود جهاز مصرفي قوي ومتطور قادر على مواكبة التغيرات المستمرة في القطاع المصرفي و بذلك يكون قادراً على تحقيق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية بفعالية وكفاءة، فمن المهم جدا وجود نظام ضمان للودائع وخاصة مع زيادة حجم القطاع المصرفي وتطوره وتعقيد مجالات عمله من خلال البحث توصلنا إلى إثبات صحة الفرضيات المتبناة:

يوجد تأثيراً فعالاً لشركة ضمان الودائع على تأصيل وتعميق سلامة العمل المصرفي وتقليل التعثر المالي في العراق وهذا ما تم إثباته اذ سجلت النتائج وجود علاقة تأثير معنوية لمتغير لشركة ضمان الودائع مع سلامة العمل المصرفي والحد من التعثر المالي

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

- 1- نظرا الى الطبيعة البيئية التي تعمل بها المصارف فهي معرضة لمخاطر حيث تعددت حالات التعثر المالي في المصارف مما الزم وجود اليات علاج لهذه المشاكل والوقاية منها قبل حدوثها حيث برزت شركات ضمان الودائع من ضمن اهم اليات لعلاج حالات التعثر المالي.
- 2- يسعى نظام ضمان الودائع لإعادة الثقة في النظام المصرفي وتحقيق الاستقرار المالي وبالتالي تعزيز الدور المهم التي تقدمه السلطات المالية في البلد، وتقليل المخاطر وخاصة مخاطر لا يمكن تجنبها سواء كانت سياسية ام اقتصادية.
- 3- يعمل نظام ضمان الودائع على تعزيز دور السلطات الرقابية وتغير مستوى الصلاحيات الممنوحة للجهات الرقابية.
- 4- إن إنشاء نظام ضمان الودائع يزيد من درجة استقرار الودائع و جذب المزيد من المدخرات و يساهم في الحد من الأخطار التي تهدد المودعين في الظروف الحرجة و يزيد من الإقبال في إيداع الأموال فضلا عن دوره في طمأنة المودعين و تنمية الوعي الادخاري.
- 5- تؤدي شركة ضمان الودائع الى التزام المصارف بقاعدة كفاية رأس المال والالتزام بالتعليمات والحدود المقررة من قبل البنك المركزي العراقي وتعزز عدم حدوث اخطاء جوهرية من خلال متابعة مؤشرات مالية ومصرفية.
- 6- ان وجود شركة ضمان الودائع العراقية قائم على تشريعات وقوانين لتنظيم مجال عملها مما يضيف ثقة للمودعين.
- 7- تعمل شركة ضمان الودائع على زيادة المنافسة المصرفية مما يؤدي الى حث المصارف على ابتكار مميزات جديدة لمواكبة الموقف التنافسي.

التوصيات:

- 1- على السلطات الرقابية توفير الدعم الكافي لشركات ضمان الودائع.
- 2- على المصارف توفير اليات جديدة مميزة وجذابة لجذب الودائع وتوجيه هذه الودائع الى تمويل واستثمار مشاريع تهدف لدعم التنمية الاقتصادية.
- 3- يجب على شركات ضمان الودائع الاهتمام بالبيئة المؤسسية المصرفية وتدريب الموظفين على اهمية وانشطة وعمليات شركة ضمان الودائع.
- 4- نظرا لضرورة الاهتمام في الاستقرار المالي، فأمن من اللازم تقوية نشاط الرقابة المصرفية ووضع اجهزة خاصة تراقب عمل البنوك وذلك لتجنب المخاطر وخاصة المخاطر المعنوية (الاخلاقية) التي قد تنشأ مع وجود نظام ضمان الودائع.
- 5- يجب على شركة ضمان الودائع اقامة الندوات والمؤتمرات التعريفية بالقوانين والتعليمات القائمة عليها.
- 6- تفعيل الدور الرقابي لشركة ضمان الودائع لوقاية من الازمات قبل حدوثها وان لا يقتصر دور هذه الشركة على الدور العلاجي.

المصادر:

المصادر العربية:

1. اتحاد المصارف العربية، الاصلاح المصرفي في الوطن العربي، ضروراته ومعوقاته، 1993
2. الحمداني، رفعة ابراهيم/ والقطان، ياسين طه ياسين، 2013 "استخدام انموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي: دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الادوية والمستلزمات الطبية في نينوى" مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد5، العدد 10.
3. الدوري واخرون، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، طبعه العربية، 2006
4. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار "نظم التأمين والضمان المتوفرة للأدوات المالية والاستثمارات في الاسواق المالية والدولية"، المجلد الاول والمجلد الثاني، الكويت، 1986
5. حسابو احمد حسابو ادم، مدى استخدام ادوات التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المالي المصرفي بالتطبيق على فروع البنك الزراعي-قطاع ولاية النيل الابيض، مجلة العلمية لجامعة الامام المهدي العدد7، 2017.
6. رأفت علي الاعرج، مدى اهمية نظام ضمان الودائع في تدعيم شبكة الامان المالي، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة فلسطين، 2009
7. رانيا ابو سمرة، تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل نظرية ادارة الخصوم-دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، 2007
8. سمير عبد الحميد رضوان، المشتقات المالية ودورها في ادارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة ادواتها، دار النشر الجامعة، مصر، الطبعة الاولى، 2005
9. شاهين، علي / ومطر، جهاد، 2011 "نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين: دراسة تطبيقية"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، فلسطين، المجلد 25، العدد 4.
10. عثمان بابكر احمد، نظام حماية الودائع لدى المصارف الاسلامية، المعهد الاسلامي للتنمية جدة، 2000
11. علي حسين زاير، تطبيق نظام التأمين على الودائع في العراق ودورة في سلامة اداء المصارف التجارية، مجلة القزي للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد العاشر، العدد33، 2015
12. محسن احمد الخضيري، القاهرة، الديون المتعثرة الاسباب العلاج، القاهرة، 1994

المصادر الاجنبية

- 1.Charles W.calomiris and Eugene N.white, The Origins of Federal Deposit Insurance, 1993
- 2.Federal Deposit Insurance Corporation www.fdic.gov
- 3.Financial Stability Forum." Guidance for Developing Effective Deposit Insurance-Background Documents", 2001

- 4.J -Collins, T.Greenham, R. Werner & [A. Jackson](#), How do banks become insolvent, <https://positivemoney.org>.
- 5.Lastra Rosa, Cross-border bank insolvency, 2007, <https://citeseerx.ist.psu.edu>
- 6.patricia A.mccoy, The Moral Hazard Implication of Deposit Insurance:Theory and Evidence, 2007
- 7.Talley, Samuel H.; Mass, Ignacio, Deposit Insurance System, WPS 548, World Bank, November 1990
- 8.zhoug-when, the analysis of u.s. deposit insurance system and the enlightenment to china 2007